



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الربع الثالث | 2022

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

جدول المحتويات

3 الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

- 4 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات
6 2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية
8 3-1 تطورات الأسواق العالمية
-

10 الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

- 11 1-2 النمو في دولة الإمارات
13 2-2 التحليل القطاعي
15 3-2 التضخم
-

16 الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

- 17 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18 2-3 التطورات المصرفية
19 3-3 التطورات المالية
20 4-3 تطورات التأمين
-

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

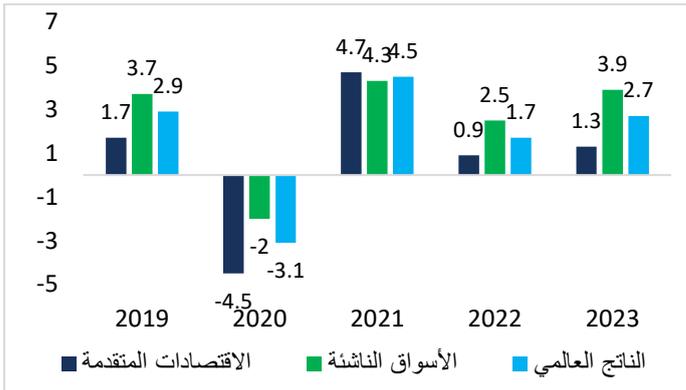
حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على زخم نموها وسط ارتفاع أسعار النفط

ساهم تشديد الظروف المالية ومستوى عدم اليقين والتوترات الجيوسياسية في الانكماش العالمي

خفص صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي للعام 2022 إلى 3.2% حيث كانت النسبة المتوقعة 6.1% للعام الماضي

النمو العالمي¹

الرسم البياني 1-1. النمو العالمي وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2022

الجدول 1-1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة (%)

الربع السنوي الثالث 2022 (على أساس سنوي)	الربع السنوي الثاني 2022 (على أساس سنوي)	توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
-	-	2.7	3.2	6.0	العالم
2.9	-0.6	1.0	1.6	5.7	الولايات المتحدة الأمريكية
2.1	4.3	0.5	3.1	5.2	منطقة اليورو
1.0	4.2	0.7	2.5	6.8	فرنسا
1.1	1.7	-0.3	1.5	2.6	ألمانيا
2.6	4.9	-0.2	3.2	6.7	إيطاليا
2.4	4.4	0.3	3.6	7.4	المملكة المتحدة
2.1	3.5	1.6	1.7	1.7	اليابان*

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022 بالنسبة للنمو العالمي.

المفوضية الأوروبية لمنطقة اليورو، هيئات الإحصاء الوطنية لكل دولة على حدة.

* النمو ربع السنوي المحسوب على أساس سنوي لليابان (المصدر: مركز البحوث الاقتصادية الياباني)

يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً أكثر من المتوقع في العام 2022، ومن المنتظر أن يتواصل هذا الاتجاه في العام 2023. وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر لعام 2022، عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للعام 2022 إلى 3.2% وللعام 2023، بانخفاض حادٍ دون نسبة النمو البالغة 6.0% التي تحققت في العام 2021. وواصلت المخاطر، مثل ارتفاع التضخم في جميع أنحاء العالم، وكذلك تشديد الظروف المالية العالمية، وتباطؤ النمو في الصين، وحالات عدم اليقين المرتبطة بالنزاع في أوكرانيا، في حدة التباطؤ العالمي.

الاقتصادات المتقدمة

تُبين النظرة المستقبلية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة حصول نمو أبطأ للسنتين 2022-2023. وخلال العام 2022، شهد الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً في الربع السنوي الثالث محققاً نمواً بنسبة 2.9% على أساس سنوي، بعد انكماشه في الربعين الأول والثاني، ويعود التحسن في الربع الثالث إلى نمو في صافي التجارة، مع ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، والتحسين في إنفاق المستهلكين، وإنفاق الحكومة الاتحادية، والاستثمارات الثابتة لغير المقيمين، على الرغم من التراجع الجزئي الناتج عن الانخفاض في الاستثمارات الثابتة للمقيمين.

في المقابل، شهدت منطقة اليورو تباطؤاً في نسبة النمو على أساس سنوي من 4.3% في الربع الثاني إلى 2.1% في الربع الثالث من عام 2022، ويرجع ذلك تحديداً إلى التباطؤ الكبير في فرنسا وإيطاليا وألمانيا. وكشف انخفاض النمو عن الضغط المستمر في الدخل الحقيقي للأسر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. أدى هذا الأمر إلى الإعلان عن مجموعة من التدابير السياسية من قبل العديد من حكومات منطقة اليورو للحد من تأثير أسعار الطاقة والمواد الغذائية على الأسر والشركات، ولدعم النمو.

وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي في المملكة المتحدة في الربع الثالث إلى 2.4%، منخفضاً من 4.4% في الربع الثاني، ويرجع ذلك أساساً إلى التباطؤ الحاد في إنفاق الأسر وإلى الركود في الاستهلاك الحكومي، على الرغم من زيادة الصادرات بشكل كبير بنسبة 18% وزيادة أبطأ نسبياً في الواردات.

وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان على أساس سنوي تباطؤاً بنسبة 2.1% في الربع السنوي الثالث من عام 2022، ليفقد بذلك 1.4% نقطة مئوية عن الربع السابق. يعكس هذا التوجه في الانخفاض العوامل الخارجية بشكل رئيسي، ولا سيما التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الواردات في الطاقة، والتشديد النقدي عالمياً، واستمرار الإغلاقات في الصين. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن تشهد وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي استقراراً خلال الفترة 2022-2023.

¹ تاريخ انتهاء التحليل الوارد في التقرير هو 2022/10/31 استناداً إلى البيانات المتوفرة.

الجدول 1-2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
1.0	2.8	4.6	البرازيل
6.1	6.8	8.7	الهند
4.4	3.2	8.1	الصين
1.1	2.1	4.9	جنوب إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، شهر أكتوبر 2022.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

واصلت توقعات الاقتصاد الكلي للأسواق الناشئة تأثرها بشكل كبير ويرجع ذلك إلى تباطؤ النمو العالمي وارتفاع الضغوط التضخمية وزيادة أسعار الفائدة. ويواصل الصراع في أوكرانيا ضغوطه على التباطؤ في معظم الاقتصادات الناشئة، مما يسهم في حدوث انقطاعات في سلاسل التوريد وزيادة حالات عدم اليقين.

وحقق الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022، أكثر من نسبة 0.4% المسجلة في الربع الثاني، لكنه ظل أقل من هدف الحكومة الصينية البالغ 5.5%. وعززت التدابير الحكومية المختلفة من الانتعاش، الذي يبقى غير قوي بشكل كافٍ نتيجة لعوامل مثل الإغلاقات المستمرة في المدن الرئيسية.

الجدول 1-3. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

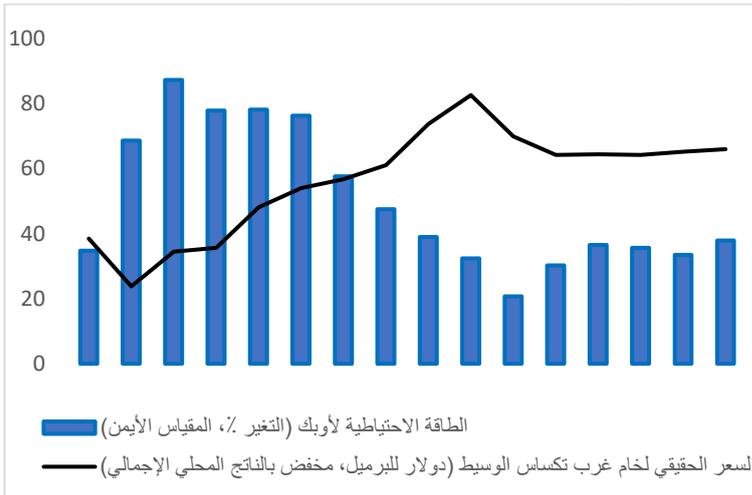
توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
3.7	7.6	3.2	السعودية
2.4	3.4	1.6	قطر
3.0	3.4	2.2	البحرين
2.6	8.7	1.3	الكويت
4.1	4.4	3.0	عمان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، شهر أكتوبر 2022.

وانخفضت التوقعات السنوية للنمو الاقتصادي في الهند بنسبة 1.4 نقطة مئوية عن توقعات شهر إبريل الصادرة عن صندوق النقد الدولي، حيث بلغت 6.8% في شهر أكتوبر من العام 2022. يعكس هذا الانخفاض انتعاشاً أضعف في الربع الثاني وتباطؤ الطلب الخارجي، وكذلك استمرار عدم اليقين الجيوسياسي وتشديد السياسة النقدية.

كما تُظهر أسواق ناشئة أخرى في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية علامات على التباطؤ، ويرجع ذلك تحديداً إلى ارتفاع التضخم وارتفاع سعر صرف الدولار، وكذلك تشديد السياسة النقدية في اقتصادات متقدمة رئيسية، والذي أدى إلى تدفق رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة عملات الأسواق الناشئة.

الرسم البياني 1-2. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



* باستثناء إيران
المصدر: وكالة الطاقة الدولية، نوفمبر 2022.

وتختلف آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم تعديل التوقعات نحو الارتفاع بالنسبة لجميع الدول. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذروته في العام 2022، حيث من المتوقع أن تسجل الكويت والمملكة العربية السعودية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.7% وبنسبة 7.6% على التوالي.

ولا تزال بيانات القطاع الخاص، بما في ذلك مؤشر مديري المشتريات الشهري لدول مجلس التعاون الخليجي قوية، مما يشير إلى النمو المستدام في الصناعات غير الهيدروكربونية. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن يؤدي كأس العالم لكرة القدم إلى جانب فعاليات أخرى مخطط لها في الربع السنوي الرابع من عام 2022 إلى تعزيز السياحة في جميع أنحاء المنطقة. وقد يؤدي خفض الإنتاج من طرف منظمة أوبك+ إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن التباطؤ العالمي المتوقع في العام 2023 قد يقلل من الطلب العالمي على النفط، ويزيد الضغط على قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة والصادرات غير النفطية، الأمر الذي قد يتسبب في تباطؤ النمو نسبياً في العام 2023.

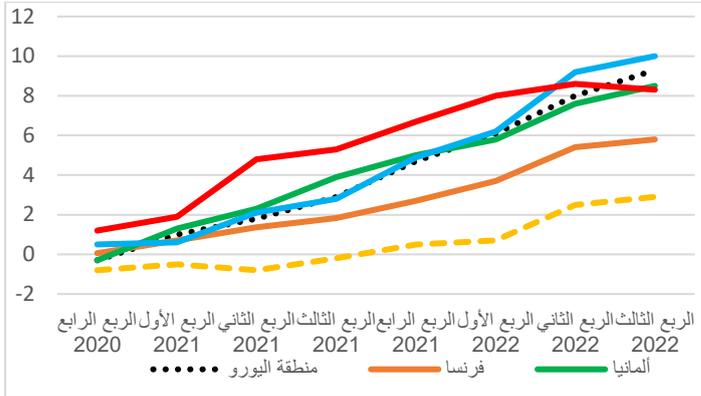
2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية

أدى تشديد السياسة النقدية حول العالم إلى ارتفاع أسعار الفائدة

ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 5.5% على أساس سنوي في شهر سبتمبر

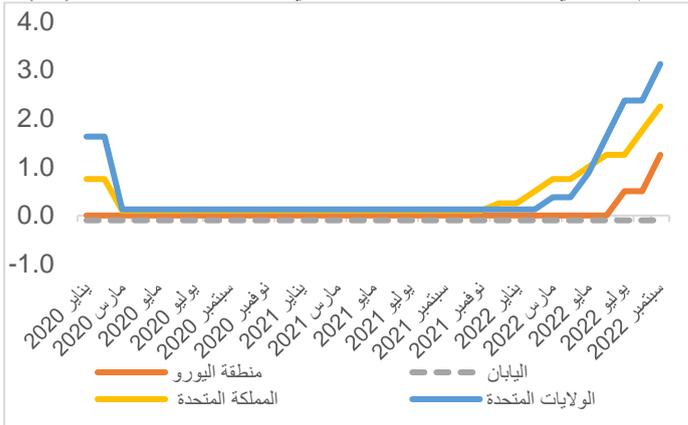
بلغت توقعات صندوق النقد الدولي للتضخم للعام 2022 2.7% في الاقتصادات المتقدمة و9.9% في الأسواق الناشئة

الرسم البياني 1-3. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصاديات مختارة (%)



المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 1-4. أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 1-5. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصاديات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبرغ

توقعات التضخم عالمياً

استمر التضخم في الارتفاع بوتيرة سريعة في الربع الثالث من عام 2022. وتشير أحدث توقعات التضخم (طبقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2022) إلى أن التضخم سيرتفع من 4.7% في عام 2021 إلى 8.8% في عام 2022. ولا تزال تتواصل بعض العوامل التي أدت إلى زيادة التضخم منذ النصف الثاني من عام 2022، كانتعاش الطلب بعد كوفيد-19، وزيادة أسعار الطاقة، والأسمدة، والنقل، والمواد الغذائية، التي زاد الصراع في أوكرانيا من حدتها.

وبلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) 136.0 نقطة في شهر سبتمبر 2022، منخفضاً بنسبة 1.1% عن شهر أغسطس. ويعود انخفاض مؤشر أسعار الأغذية المذكور إلى انخفاض أسعار الزيوت النباتية، والسكر، واللحوم، ومنتجات الألبان، أكثر من الانتعاش المقابل في المؤشر الفرعي لأسعار الحبوب، وعلى الرغم من انخفاضه في الربع الثالث (على أساس ربعي) من عام 2022، ظل مؤشر أسعار الأغذية مرتفعاً بنسبة 5.5% على أساس سنوي.

التضخم واستجابات السياسات في الاقتصادات المتقدمة

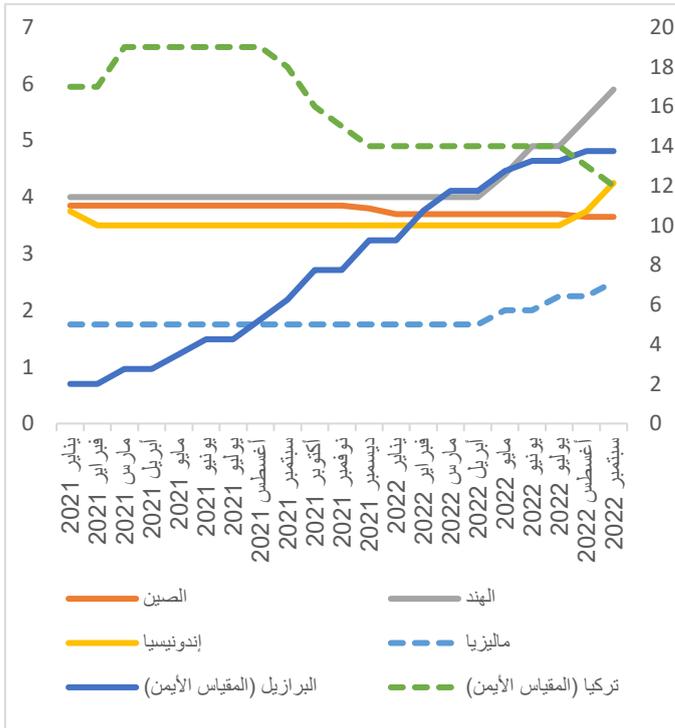
ارتفع معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة على أساس سنوي بنسبة 8.2% في شهر سبتمبر من عام 2022، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الطاقة بنسبة 19.8% على أساس سنوي. ومع ذلك، لا يزال أقل من نسبة 9.1% المسجلة في شهر يونيو. وبالتالي، واصل الاحتياطي الفيدرالي تشديد سياسته النقدية من خلال زيادة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى نسبة 2.5% خلال اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المنعقد بتاريخ 27 يوليو 2022، وإلى نسبة 3.15% بتاريخ 21 سبتمبر 2022، والذي يُعتبر الارتفاع الثالث على التوالي بواقع 75 نقطة أساس.

وفي منطقة اليورو، بلغ معدل التضخم نسبة 9.3% على أساس سنوي في سبتمبر، متجاوزاً نسبة 8.6% المسجلة في شهر يونيو 2022، وهو أعلى بكثير من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. كما رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 50 نقطة أساس في 21 يوليو 2022، وتعهّد ب مواصلة تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم. وفي واقع الأمر، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بتاريخ 8 سبتمبر 2022 بواقع 75 نقطة أساس، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى نسبة 1.25%.

ووصل معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى نسبة 10.0% في شهر سبتمبر، بزيادة من نسبة 9.2% في شهر يونيو 2022، ومن نسبة 2.8% في شهر سبتمبر 2021. وفي 22 سبتمبر 2022، رفعت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا سعر الفائدة بواقع 0.5 نقطة أساس، ليصل إلى 2.25%.

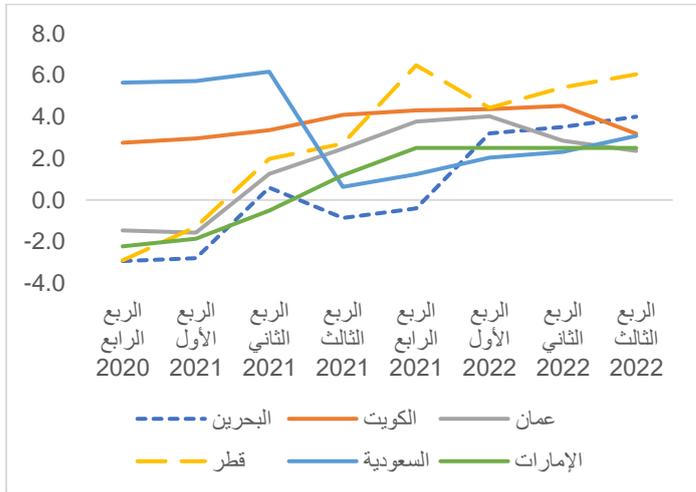
وفي اليابان، وصل التضخم إلى نسبة 2.9% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2022، مرتفعاً من نسبة 2.5% على أساس سنوي في شهر يونيو، وهي أعلى نسبة منذ عام 1991، وظلّ بذلك أعلى من هدف بنك اليابان البالغ 2%. وعلى الرغم من ذلك، حافظ بنك اليابان على أسعار الفائدة الخاصة به دون تغيير، وبلغت نسبة -0.1%. وفي شهر أكتوبر 2022، وصلت نسبة التضخم 3.6% على أساس سنوي وهي الأعلى منذ 40 سنة.

الرسم البياني 1-6. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 1-7. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: بلومبرغ، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الاقتصاديات الناشئة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل التضخم في الصين 2.7% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، مرتفعاً من 2.2% في نهاية شهر يونيو 2022، وهو أعلى مستوى له منذ شهر إبريل 2020. وترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وحددت الصين هدفاً لمؤشر أسعار المستهلك بلغ 3% تقريباً لعام 2022، وهو نفس الهدف لعام 2021. مع ذلك، خفض البنك المركزي الصيني أسعار الفائدة الرئيسية لديه بواقع 10 نقاط أساس بتاريخ 15 أغسطس 2022، في مقابل التوجه العالمي للتشديد، حيث أظهر اقتصاد الصين نمواً أقل من المتوقع. كما خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة على 400 مليار يوان وهي قيمة قرض تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لسنة واحدة بواقع 10 نقاط أساس ليبلغ 2.75%.

وفي الهند، بلغ معدل التضخم السنوي 7.0% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2022، مرتفعاً من 7.3% على أساس سنوي في شهر يونيو 2022، وهو الشهر التاسع على التوالي عندما ارتفعت الأسعار إلى أعلى من تعليمات بنك الاحتياطي الهندي بنسبة 2% إلى 6%، وظلت أسعار المواد الغذائية الدافع الرئيسي لارتفاع التضخم، حيث ارتفعت بنسبة 8.6% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن ينخفض الارتفاع الأخير في الأسعار، بعد أن اتخذت الحكومة عدة تدابير ساعدت في التغلب على الارتفاع المتواصل في أسعار السلع العالمية، كما رفع بنك الاحتياطي الهندي معيار معدل إعادة الشراء بواقع 50 نقطة أساس، ليصل بذلك إلى 5.9% بتاريخ 30 سبتمبر 2022.

وبلغ معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية 3.1% في شهر سبتمبر، مرتفعاً من 2.3% في شهر يونيو 2022، وترجع الزيادة أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات بواقع 4.3%. وانخفض معدل التضخم في الكويت إلى 3.2% في شهر سبتمبر من 4.5% في شهر يونيو 2022، بينما ارتفع معدل التضخم السنوي في البحرين إلى 4.0% في شهر سبتمبر، مرتفعاً من 3.1% في شهر يونيو، وهو المعدل الأعلى منذ شهر ديسمبر 2013. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمشروبات بواقع 10.7% على أساس سنوي. وفي قطر، بلغ معدل التضخم السنوي 6.0% في شهر سبتمبر، مرتفعاً من 5.4% في شهر يونيو، وترجع الضغوط الرئيسية للارتفاع إلى زيادة أسعار الترفيه والثقافة. وأخيراً، انخفض معدل التضخم في عمان إلى 2.4% في شهر سبتمبر من 2.9% في شهر يونيو.

حذت دول مجلس التعاون الخليجي حذو الاحتياطي الفيدرالي في رفع سعر الفائدة بتاريخ 21 سبتمبر 2022. وقامت البنوك المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت برفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 75 نقطة أساس.

1-3 تطورات الأسواق العالمية

تزايد التقلبات وعدم اليقين في الأسواق المالية

ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً

مواصلة ارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي من حيث القيمتين الاسمية والحقيقية

الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 1-8. مؤشر الأوضاع المالية الوطنية الأسبوعي المعدل لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو

تواجه الأوضاع المالية العالمية أصعب الظروف منذ الركود في عام 2008، ومن المتوقع أن تواصل البنوك المركزية الرئيسية في العالم زيادة أسعار الفائدة، على الأقل حتى نهاية عام 2022، لمواجهة الضغوط التضخمية.

وبدأ مؤشر الأوضاع المالية الوطنية المعدل لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، والذي يوفّر تحديناً شاملاً للأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحرك نحو الأعلى، مما يُظهر أوضاعاً نسبياً متشددة في شهري يونيو وسبتمبر 2022.

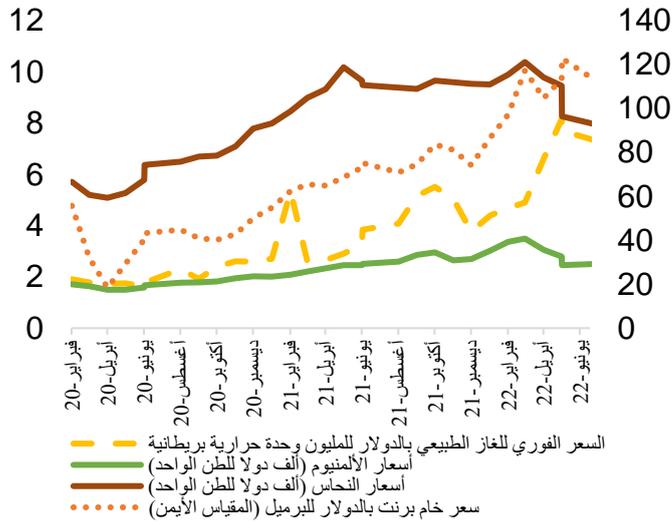
السلع الأساسية

نظراً لارتفاع المعروض من النفط الخام من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض الطلب على الوقود في الصين خلال الربع الثالث من عام 2022، انخفضت أسعار برنت من 122.7 دولاراً أمريكياً في شهر يونيو 2022 إلى 89.7 دولاراً أمريكياً في شهر سبتمبر 2022، قبل أن تبدأ في الزيادة في شهر أكتوبر، استجابة للاتفاق على قرار لمنظمة أوبك+ بخفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يومياً اعتباراً من شهر نوفمبر.

وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في المتوسط من 7.7 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية الربع الثاني إلى 8.8 دولاراً في شهر أغسطس لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، قبل أن تنخفض إلى 7.8 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية الربع الثالث وإلى 5.7 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أكتوبر 2022.

وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار السلع الأخرى مثل الألمنيوم والنحاس بنسبة 11.9% وبنسبة 8.5% على التوالي، وانخفض سعر الذهب إلى 1,654 دولاراً للأونصة في شهر سبتمبر 2022 من 1,817.7 دولاراً في نهاية الربع الثاني من هذه السنة، متأثراً بعوامل مختلفة مثل ارتفاع سعر صرف الدولار، وارتفاع العائدات الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، واحتمالات المزيد من تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

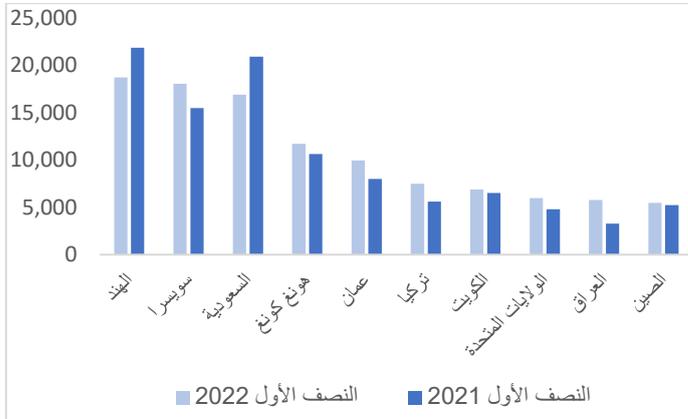
الرسم البياني 1-9: أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبرغ

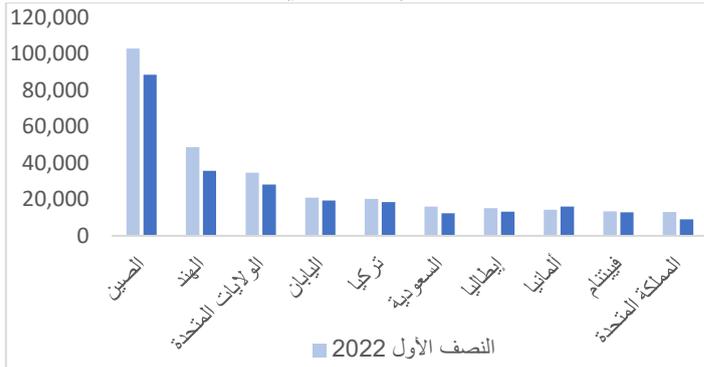
التجارة

الرسم البياني 1-10: الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (مليار درهم)



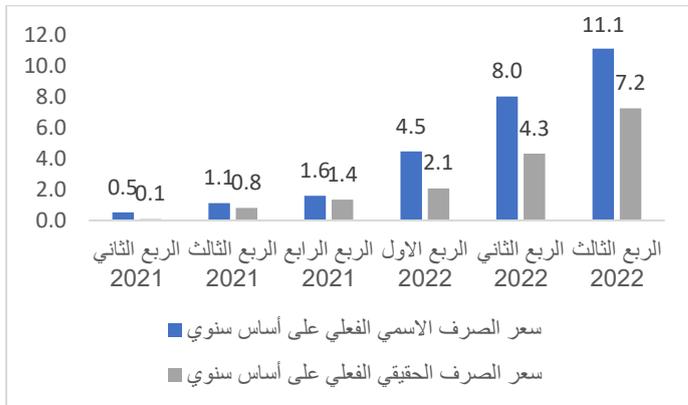
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 1-11: واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (مليار درهم)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 1-12: ارتفاع أسعار صرف الدرهم الإماراتي الاسمية والحقيقية الفعلية على أساس سنوي (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية، حسابات المصرف المركزي

ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية بنسبة 6.2% في النصف الأول من عام 2022، وبلغ 172.7 مليار درهم. وسلطت البيانات الخاصة بالصادرات غير النفطية في النصف الأول من عام 2022 الضوء على الهند في المركز الأول باعتبارها الشريك الرئيسي لصادرات دولة الإمارات، تتبعها سويسرا ثم السعودية. أما عن البضائع الأكثر تصديراً فهي اللؤلؤ، والحجارة، والمعادن الثمينة، والمعادن، ومواد المعادن الأساسية، ولدائن البلاستيك، والمطاط، والمواد ذات الصلة بها.

وفي غضون ذلك، ارتفعت قيمة إعادة التصدير بشكل كبير بنسبة 24.4% وبلغت 266.2 مليار درهم. وتأتي السعودية في مقدمة جهات إعادة التصدير لدولة الإمارات بنسبة 12.3%، تليها العراق بنسبة 11.7%، ثم الهند بنسبة 9.3%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 4.6%، ثم الكويت بنسبة 4.1%. أما أكثر المنتجات المعاد تصديرها فهي الآلات، والمسجلات الصوتية، والمواد المعاد إنتاجها، وسيارات النقل، والمنتجات المعدنية، ومنتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات ذات الصلة، والمنسوجات.

وارتفع إجمالي الواردات على أساس سنوي بنسبة 17.9% في النصف الأول من عام 2022 وبلغ 556.2 مليار درهم، نتيجة للنمو القوي في القطاع غير الهيدروكربوني. أما عن البضائع الرئيسية المستوردة فهي اللؤلؤ، والحجارة، والمعادن الثمينة، والمواد الأخرى، وسيارات النقل ومنتجات الصناعات الكيماوية، أو الصناعات ذات الصلة.

أما عن وجهات الاستيراد، فإن أكبر خمسة شركاء بالنسبة للواردات فهم الصين بنسبة تبلغ 18.5%، تتبعها الهند بنسبة 8.7%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 6.2%، ثم اليابان بنسبة 3.8%، ثم تركيا بنسبة 3.6%، والسعودية بنسبة 2.9%.

سعر الصرف

ارتفع متوسط سعر الصرف الاسمي الفعلي للدرهم، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة، على أساس سنوي بنسبة 11.1% في الربع السنوي الثالث من عام 2022، بعد ارتفاعه بنسبة 8.0% في الربع السابق، تماشياً مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدرهم، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 7.2% على أساس سنوي في الربع الثالث مقارنة بنسبة 4.3% في الربع الثاني.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة

استمرار ارتفاع الاستهلاك الخاص والاستثمار
في الربع السنوي الثالث من عام 2022

سجل الرصيد المالي الموحد في النصف
الأول من عام 2022 فائضاً سنوياً بنسبة
15.5% من الناتج المحلي الإجمالي

تشير تقديرات مصرف الإمارات العربية
المتحدة المركزي إلى نمو الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.6% في عام
2022، مدفوعاً بكلا القطاعين النفطي وغير
النفطي

الجدول 1-2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة
الإمارات (%)

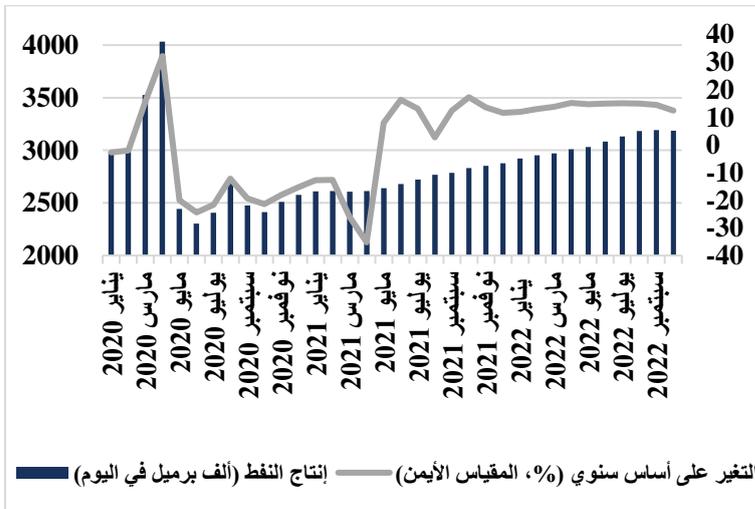
توقعات 2023	توقعات 2022	2021	2020	2019	
3.9	7.6	3.9	5.0-	1.1	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.2	6.1	5.8	5.4-	2.7	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
3.0	11.0	0.7-	3.8-	2.6-	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2019-2021، وتوقعات
المصرف المركزي لعامي 2022-2023

توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

واصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي نموه بوتيرة قوية خلال الربع
السنوي الثالث من عام 2022، وذلك بعد تحقيق ارتفاع قوي في النصف
الأول من السنة. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، فضلاً عن
التحسن الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي. وقام
المصرف المركزي بتعديل توقعاته بخصوص نمو الناتج الحقيقي للعام
2023، حيث من المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي أداءً أفضل، مواصلاً
التوجه المُحدّد للعام 2022، في حين أنه من المتوقع أن يُحقق الناتج
الهيدروكربوني انخفاضاً. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي الكلي في عامي 2022 و2023 بنسب 7.6% و3.9% على
التوالي. وهناك فرص متزايدة ليصبح النمو أقوى في عام 2022 بسبب
الأداء الأفضل من المتوقع بشكل رئيسي في بعض القطاعات غير النفطية
مثل السياحة، والضيافة، والعقارات، والنقل، والتصنيع.

الرسم البياني 1-2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: أوبك

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

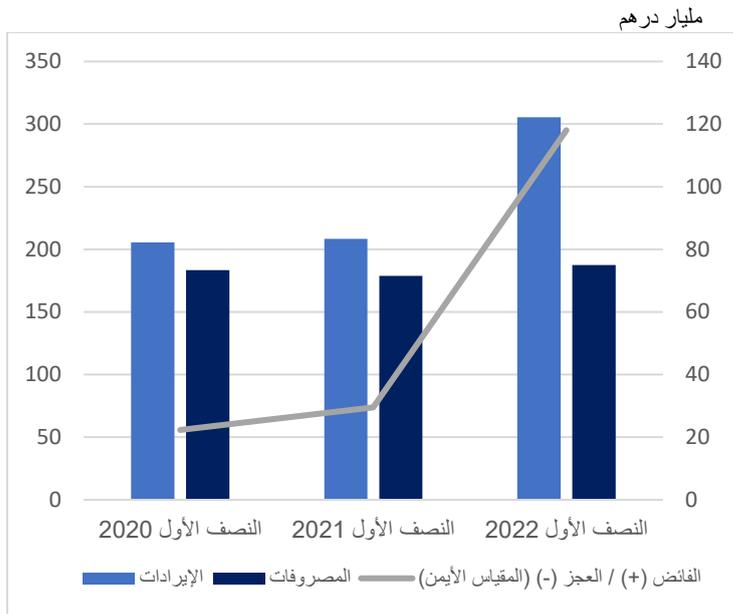
لاحقاً للزيادة المطردة على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي
الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2022، بلغ متوسط إنتاج النفط في الربع
الثالث 3.17 مليون برميل يومياً، وتشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي
الإجمالي الهيدروكربوني لدولة الإمارات على أساس سنوي بنسبة 13.0%
تقريباً، تماشياً مع اتفاقيات أوبك+ (14.3% من بداية السنة حتى شهر
سبتمبر مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام الماضي). واعتباراً من شهر نوفمبر
2022، وافقت أوبك على خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يومياً، الأمر
الذي أدى لتعديل توقعات المصرف المركزي للسنة الحالية والسنوات
القادمة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 11.0%
وبنسبة 3.0% في العامين 2022 و2023 على التوالي، ليستند الأداء في
كلا العامين على تطوّر الصراع الروسي - الأوكراني، والتباطؤ الاقتصادي
العالمي المحتمل، والقرارات اللاحقة لأوبك+ بخصوص تغيير مستويات
الإنتاج، والخفض المحتمل للإنتاج من قبل بعض الدول الأعضاء الآخرين
في أوبك، وزيادة التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

بعد ارتفاع كبير آخر في القطاع غير الهيدروكربوني خلال الربع الثاني من
عام 2022، تشير التقديرات إلى أنه حقق نمواً مقارنةً بالعام السابق وبدرجة
أقل بشكل طفيف في الربع الثالث، مستفيداً بذلك من إزالة معظم القيود
المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ومن تعافي قطاع السفر العالمي والسياحة،
وازدهار قطاعي العقارات والتشييد، وزيادة أنشطة التصنيع، ومن فعاليات
على مستوى العالم، مثل كأس العالم لكرة القدم في قطر في الربع الرابع من
عام 2022. بالنسبة لعامي 2022 و2023، يتوقع المصرف المركزي زيادة
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي بنسبة 6.1% وبنسبة 4.2%
على التوالي.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

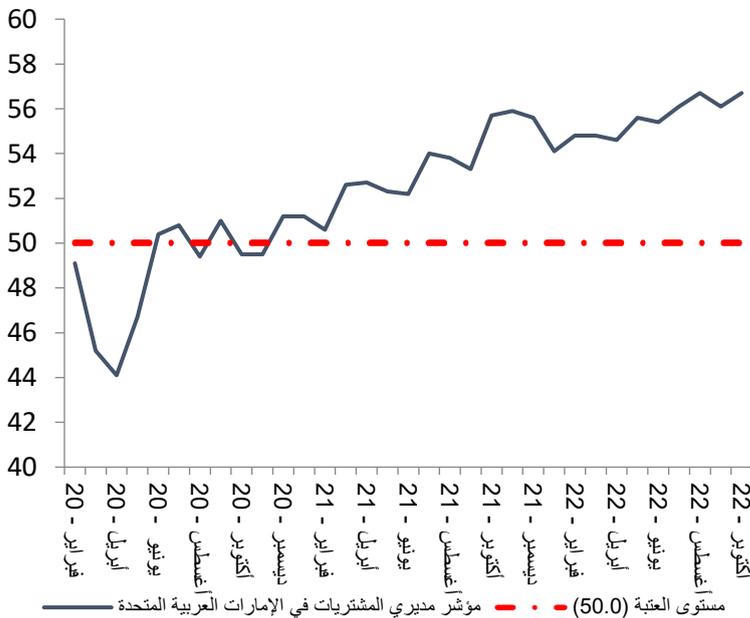
الرسم البياني 2-2. الموقف المالي الموحد



المصدر: وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة

الرسم البياني 3-2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات

(مؤشر يتراوح من 0 إلى 100 (أكبر من 50 = تحسن منذ الشهر السابق))



المصدر: IHS Markit

ارتفعت الإيرادات الحكومية على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 46.7% لتبلغ 305.6 مليار درهم، ويرجع ذلك للزيادة في الضرائب والمساهمات الاجتماعية. وبالنسبة للمصروفات، فقد ارتفع الإنفاق الحالي على أساس سنوي بنسبة 6.1% في النصف الأول من عام 2022 ليصل إلى 180.1 مليار درهم، بالمقارنة مع نسبة 5.0% خلال الفترة ذاتها من العام السابق. وتعود الزيادة في المصروفات إلى ارتفاع الإنفاق في جميع الفئات فيما عدا الإعانات، والمنافع الاجتماعية. وفي غضون ذلك، فقد انخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي يتم قياسه بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2022، ليلعب 7.4 مليار درهم.

وبلغ إجمالي النفقات 187.6 مليار درهم أي بزيادة بنسبة 4.9% مقارنة مع النصف الأول من عام 2021. نتيجة لذلك، أظهر الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 118.0 مليار درهم أو ما نسبته 15.5% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، مقارنةً بمبلغ 29.5 مليار درهم أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020.

الاستثمار الخاص

تستفيد دولة الإمارات من وجود قطاع خاص حيوي، تدعمه إصلاحات واستراتيجيات متعددة لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ولجذب أفضل المواهب، ويواصل القطاع المصرفي دوره في تحفيز استثمار القطاع الخاص، حيث ارتفع الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 4.9% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2022.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى 56.7 في شهر أكتوبر بالمقارنة مع 55.4 في شهر يونيو، مما يدل على تحقيق نمو للشهر الثالث والعشرين على التوالي في القطاع الخاص غير النفطي، وبلغ متوسط مستوى المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه في شهر أكتوبر 55.5، كما كانت هناك زيادة حادة في أنشطة العمل غير النفطية، حيث أفادت الشركات بأن ارتفاع الطلب من العملاء أدى إلى تعزيز الإنتاج.

وقد سجل المؤشر المركب لثقة الأعمال، استناداً إلى استبيان تم إعداده للإمارات الشمالية 109.8 نقاط للربع الثالث من عام 2022، مما يشير إلى إيجابية وتحسن توقعات أنشطة العمل. واتسمت الشركات في قطاعي التصنيع والخدمات بقوتها، حيث كانت تشهد القطاعات المعنية زيادة، بينما ظل المؤشر المركب لثقة الأعمال في القطاع التجاري "دون تغيير". علاوة على ذلك، أظهر مؤشر المنشآت الصغيرة والمتوسطة زيادة خلال الربع الثالث من عام 2022، محققاً ارتفاعاً بواقع 1.7 نقطة، في حين أشار مؤشر الشركات الكبيرة إلى درجة مرتفعة من الثقة في جميع المقاييس: الكميات والأسعار، والأرباح، والتوظيف، وأوامر الشراء الجديدة. وظلت شركات التصنيع متفائلة إلى حد كبير، حيث بلغت نسبته 61% كتحسن في الأوضاع الاقتصادية في الربع السنوي الثالث من عام 2022.

الاستهلاك الخاص

لقد كان الاستهلاك المحلي قوياً خلال الربع السنوي الثالث من عام 2022، مدعوماً بزيادة كبيرة في التوظيف والأجور. واستناداً لنظام حماية الأجور، ارتفع متوسط عدد الموظفين لمدة 3 شهور، ومتوسط المبلغ الإجمالي لمدة 3 شهور للأجور المدفوعة في القطاع الخاص بشكل كبير على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2022، لتصبح أعلى من مستوياتها ما قبل جائحة كوفيد².

² قد يعود ذلك جزئياً لإضافة شركات جديدة في نظام حماية الأجور.

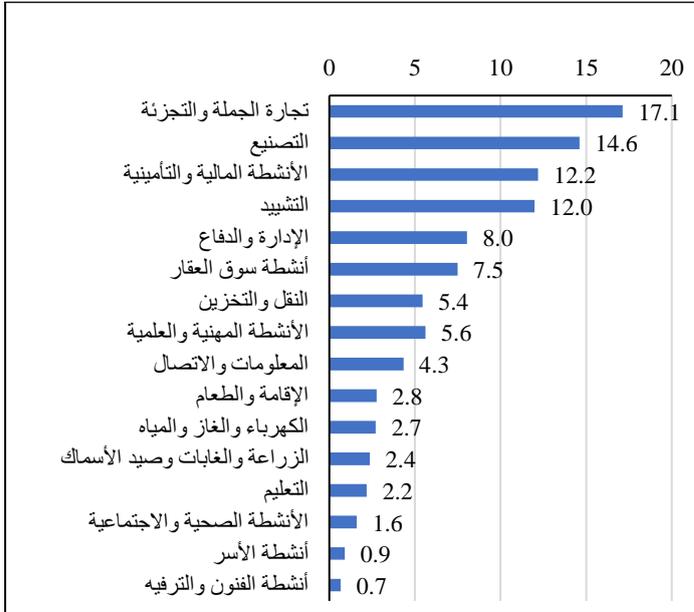
2-2 التحليل القطاعي

وصلت قطاعات السياحة والضيافة لمستويات الإشغال للعام 2019، على الرغم من زيادة عدد الغرف

ووصلت مبيعات العقارات الزيادة على أساس سنوي خلال الربع السنوي الثالث من عام 2022

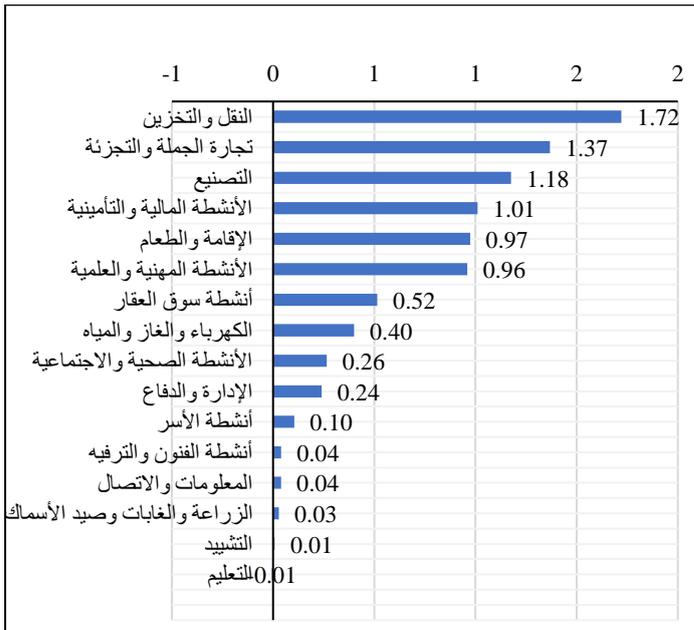
تعدّ قطاعات النقل والتجارة والتصنيع الأكثر مساهمة في النمو غير النفطي في الربع السنوي الأول من عام 2022

الرسم البياني 2-4. حصص القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، حسابات المصرف المركزي

الرسم البياني 2-5. المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (نقاط مئوية)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، حسابات المصرف المركزي

مساهمات معدلات نمو القطاعات في النمو الإجمالي

يمكن أن تكون مساهمات القطاعات في النمو مدفوعة بارتفاع حصة القطاع و/أو ارتفاع معدل نموه. أما القطاعات الثلاثة الأولى التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الأول من عام 2022، بحسب ما نشره المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، فهي النقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة، والتصنيع، بواقع 1.72 و 1.37 و 1.18 نقطة مئوية على التوالي.

ويعود ارتفاع المساهمة إلى ارتفاع معدلات النمو كما هو الحال بالنسبة للنقل والتخزين (31.6%)، وارتفاع الحصة بالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة والتصنيع (17.1% و 14.6% على التوالي). مع ذلك، ساهم بند الإقامة والطعام، والذي حقق أعلى معدل للنمو (35.3%) فقط بـ 0.97 نقاط مئوية بسبب صغر وزنه (2.8%).

وقد استفاد قطاع التصنيع في أبوظبي من مجموعة من الإصلاحات والبرامج الحكومية التي تسعى إلى توفير بيئة أعمال جذابة:

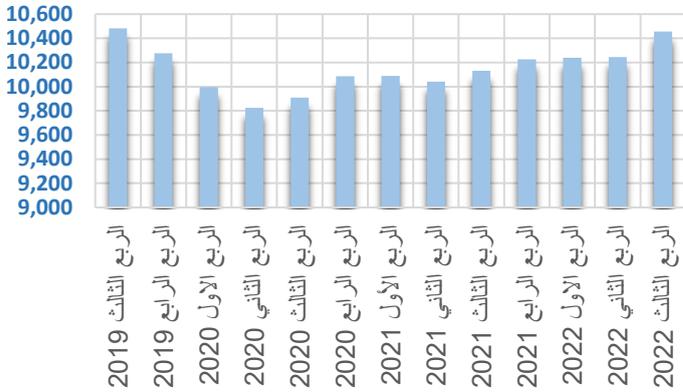
- "برنامج أبوظبي للمحتوى المحلي" الذي يهدف إلى توجيه الإنفاق الحكومي نحو تطوير المنتجات المحلية.
- مشروع "القائمة الذهبية" الذي يسعى إلى تعزيز سلاسل التوريد التي تدعم القطاع الصناعي، من خلال زيادة الطلب على المنتجات المصنعة محلياً.
- برنامج "تعرفه الكهرباء" الذي يهدف إلى تشجيع المنافسة والاستثمار في أبوظبي، حيث يستفيد منه 60 مصنعاً.
- "برنامج النظام البيئي المالي"، الذي يساعد على وصول المصانع المحلية إلى مصادر التمويل، مما يساهم في تعزيز تنوع الاقتصاد المحلي. وفي إطار هذا البرنامج، تم استلام طلبات تمويل بمبلغ 85 مليون درهم في العام 2022.
- "برنامج الأراضي الصناعية"، الذي يحفز القطاع الصناعي من خلال تأجير الأراضي الصناعية، واستفاد منه 46 مصنعاً في عام 2022.
- "برنامج الاستدامة الصناعية" الذي يضع الإرشادات وأفضل الممارسات للقطاع الصناعي لتحقيق هدف التصنيع المستدام.
- "برنامج التصنيع الذكي" الذي يهدف إلى تسريع وتيرة تحوّل القطاع الصناعي نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتحقيق هدف الصناعة المستدامة.

نتيجةً لذلك، زاد عدد تراخيص "الرواد"³ الجديدة في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 37% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2021، في حين ارتفعت القيمة المضافة الصناعية بنسبة 4% وزادت المشتريات بنسبة 13% على أساس سنوي.

³ تراخيص "الرواد" يخص الشركات التي تمارس أنشطة صناعية.

الرسم البياني 2-7. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في أبوظبي

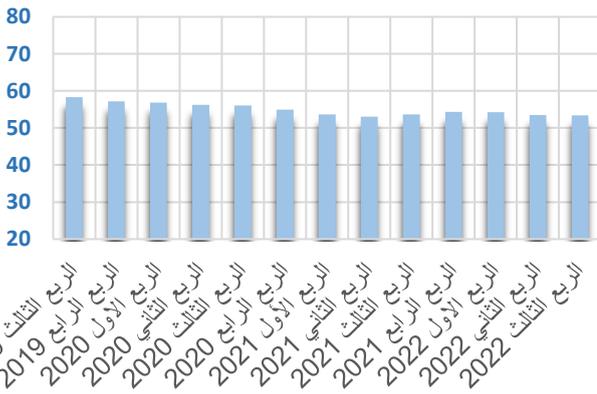
درهم لكل متر مربع



المصدر: شركة "ريدين"

الرسم البياني 2-8: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

درهم لكل متر مربع



المصدر: دائرة الأراضي والأمالك في دبي

الرسم البياني 2-9. العرض والطلب على السكن في دبي - منذ بداية العام حتى تاريخه في شهر أغسطس 2022

عدد الفنادق حسب الفئة ومؤشرات الأداء الرئيسية | 2019 | 2021 | 2022



المصدر: دائرة السياحة في دبي

العقارات

تتم نسبة 80% من عمليات الاستحواذ في سوق العقارات في أبوظبي من قبل المواطنين أو المقيمين. مع ذلك، بدأت حصة المستثمرين الأجانب في الزيادة حيث أصبحت الإمارة حاضرة تنافسية للأعمال والاستثمار. وتشهد الإمارة زيادة في الطلب على عمليات التشييد الجديدة، ولاسيما المنازل الصغيرة والفلل. ووفقاً لمؤشر أسعار المنازل الصادر عن شركة "ريدين"، سجل متوسط سعر المتر المربع زيادة قدرها 3.2% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2022 في أبوظبي. بينما انخفضت الإيجارات في أبوظبي بنسبة 0.5% خلال الفترة ذاتها، مما أدى إلى تحقيق عائد إيجار بنسبة 6.3%.

وحقق سوق العقارات في دبي ارتفاعاً هذا العام، حيث يواصل اقتصاد الإمارة تحقيق انتعاش قوي. كما يوضح الأداء القوي للمبيعات في شهر سبتمبر الارتفاع الحاد في مبيعات العقارات على الخارطة ومبيعات العقارات الثانوية في دبي في الربع الثالث من عام 2022. وارتفعت التعاملات في الفترة من شهر يوليو إلى شهر سبتمبر من حيث الحجم والقيمة إلى أعلى مستوى لها خلال 12 عاماً.

ووفقاً لبيانات دائرة الأراضي والأمالك في دبي، ارتفعت أسعار بيع العقارات السكنية في دبي في المتوسط بنسبة 25.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022، بينما ارتفعت الإيجارات بنسبة 4.7% خلال الفترة ذاتها. وبلغ العائد الإيجاري الضمني 5.3% في الربع الثالث من عام 2022.

السياحة والضيافة

حقق القطاع أداءً جيداً في الربع السنوي الثالث من عام 2022، ومن المرجح أن يواصل هذه الوتيرة القوية للنمو خلال الأشهر القادمة، مستفيداً من الفعاليات الضخمة القادمة في دولة الإمارات والمنطقة مع التأثيرات الإيجابية المتوقعة على دولة الإمارات.

واستقبلت دبي 10.1 مليون زائر من دول العالم خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022، الأمر الذي يمثل قفزة نوعية مقارنة بعدد 3.9 مليون زائر خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وبشكل مماثل، شهدت أبوظبي زيادة بنسبة 24% في عدد الزوار المقيمين لعدة ليالي ليبلغ 2.9 مليون زائر. علاوة على ذلك، بلغت مستويات الإشغال في دبي نسبة 71% منذ بداية العام حتى تاريخه كما في شهر سبتمبر 2022، وهي نفس النسبة للعام 2019، ولكنه تزامن ذلك مع فتح المزيد من المؤسسات، وقفزة ملحوظة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021 (62%). وفي أبوظبي، بلغت مستويات الإشغال في نفس الفترة 69%، وهي أعلى من العام الماضي.

النقل

يواصل قطاع النقل انتعاشه مدفوعاً بالطلب القوي على النقل الجوي في جميع أنحاء العالم، حيث أنهت مجموعة طيران الإمارات الربع الثالث بأرباح قياسية بلغت 4.2 مليار درهم في الفترة من شهر إبريل إلى شهر سبتمبر 2022، مقارنةً بخسارة بلغت 5.7 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2021. وخلال نفس الفترة، ارتفعت إيرادات مجموعة طيران الإمارات بنسبة 131% لتبلغ 50.1 مليار درهم، كما قامت بنقل 20 مليون مسافر (بزيادة قدرها 228%) وذلك تماشياً مع انتعاش السياحة والطلب القوي مع استمرار تخفيف القيود على السفر وإزالتها.

3-2 التضخم

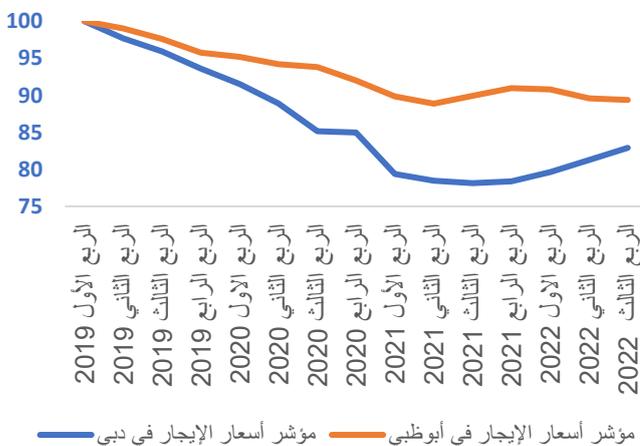
التضخم مدفوع بأسعار الطاقة والتضخم
المستورد وارتفاع معدلات التوظيفارتفع التضخم في دبي خلال الربع السنوي
الثالث من عام 2022 إلى 6.2% على
أساس سنويتوقعات بوصول التضخم في مؤشر أسعار
المستهلك لنسبة 4.9%

محركات التضخم

الجدول 3-2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات

(%)

الربع السنوي الثالث 2022	الربع السنوي الثاني 2022	الربع السنوي الأول 2022	الأوزان	
6.2	5.1	2.6	100	جميع البنود
4.9	3.1	0.6	72.3	المكونات غير التجارية
9.6	9.5	7.4	27.7	المكونات التجارية
1.9	0.6-	2.9-	40.7	السكن والمياه والكهرباء والغاز وبنود الوقود الأخرى
7.6	8.7	6.0	11.7	الأغذية والمشروبات
27.9	29.8	21.4	9.3	النقل
0.5	0.3	0.0	8.2	التعليم
5.7	4.6	6.1	6.1	المطاعم وخدمات السكن
1.5	1.5	1.5	5.7	المعلومات والاتصالات
3.7	2.5	1.6	5.1	الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتفرقة
5.8	1.5	5.5	5.0	الملابس والأحذية
2.6	2.4	1.0	3.5	الأثاث والسلع المنزلية والصيانة المعادة للسلع المنزلية
38.0	26.9	6.4	2.4	الترفيه والرياضة والثقافة
-	-	-	1.4	التأمين والخدمات المالية
0.7	0.9	0.7	0.9	الصحة
0.6-	1.0	0.7	0.3	التبغ

المصدر: مركز دبي للإحصاء، سنة الأساس 2021
التضخم في السلع غير التجارية والسلع التجارية هي وفقاً لتقديرات المصرف المركزيالرسم البياني 2-10. متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات في أبوظبي
و دبي (الربع السنوي الأول 2019 = 100)

المصدر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي وشركة ريدين وحسابات المصرف المركزي

واصل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعه خلال الربع الثالث من عام 2022 تماشياً مع الاتجاهات العالمية، لكنه لا زال دون المتوسط العالمي. ووفقاً لمركز دبي للإحصاء، بلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك نسبة 6.2% في الربع الثالث من عام 2022، مقارنةً بنسبة 5.1% في الربع السابق.

وبينما كانت الزيادة المنخفضة في أسعار الفئة غير التجارية دافعةً لتخفيف التضخم الكلي خلال الربعين الأول والثاني من العام، إلا أنها ارتفعت إلى 4.9% خلال الربع الثالث من عام 2022، والذي كان السبب الرئيسي لتسريع التضخم الكلي. وسجل المؤشر الفرعي للإسكان، وهو الفئة الأكثر سيطرة بنسبة 40.7% في وزن سلة مؤشر أسعار المستهلك، أول زيادة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2022 منذ الربع الثالث من عام 2017، نتيجةً لارتفاع الإيجارات.

وبشكل مماثل، شهدت جميع البنود الأخرى في سلة مؤشر أسعار المستهلك زيادة على أساس سنوي، فيما عدا منتجات التبغ، حيث ارتفع متوسط أسعار النقل (9.3% في سلة أسعار المستهلك) بنسبة 27.9% في الربع الثالث من عام 2022. وارتفعت المواد الغذائية والمشروبات، وهي المجموعة التي تضم ثاني أعلى وزن في مؤشر أسعار المستهلك، وتمثل 11.7% من السلة بنسبة 7.6%، وهي أقل من نسبة 8.7% في الربع الثاني، حيث انخفضت أسعار الغذاء عالمياً بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في عدة سنوات خلال الربع الثاني.

وبلغت نسبة التضخم في المطاعم والفنادق 5.7%، وسجل الترفيه والرياضة والثقافة تضخماً إيجابياً بلغ 38.0%. وارتفع التضخم في قطاعي التعليم وفي قطاع المعلومات والاتصالات كذلك بنسبة 0.5% و 1.5% على التوالي، نظراً لأسعار بعض المعدات والخدمات المستوردة التي تُستخدم في توفير تلك الخدمات. كما تأثرت المكونات المتبقية في سلة مؤشر أسعار المستهلك بالتضخم العالمي المستورد، لكن بدرجة أقل بكثير.

توقعات التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة

خفّض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم الكلي إلى 4.9% في عام 2022. ويعكس التطورات الأخيرة في أسعار النفط، حيث يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ متوسط أسعار النفط بحدود 102 دولار في العام 2022، وهو أقل مما كان متوقعاً سابقاً، إلى جانب انخفاض أسعار المواد الغذائية، مقارنةً بالربع السنوي السابق.

ومن غير المتوقع أن يُشكل الإسكان مكوناً هاماً في التضخم، وحتى مع ارتفاع الإيجارات في دبي خلال الربع الثالث من عام 2022، فقد انخفضت الإيجارات في أبوظبي خلال الفترة ذاتها، وظل التضخم في مكون الإسكان دون تغيير عند نسبة 1.9%.

ومن المتوقع أن يترجع تأثير التضخم المستورد، نظراً لزيادة سعر صرف الدرهم الإماراتي في مقابل معظم العملات، تماشياً مع الارتفاع المستمر للدولار الأمريكي. إضافةً لذلك، يشهد الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات، مثل الصين، واليابان، والهند تضخماً أكثر انخفاضاً، مقارنةً مع الاتجاهات العالمية.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



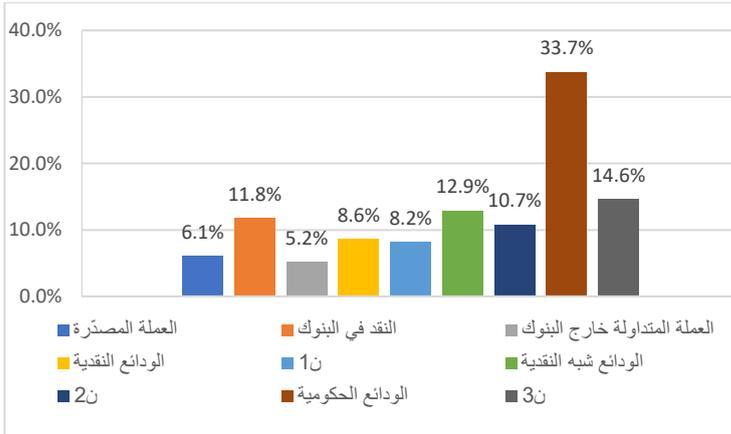
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

تأجيل التوقيت المتوقع لذروة دورة أسعار الفائدة الحالية وفقاً للتوقعات القائمة في السوق

زيادة سعر الفائدة الأساسي لدى المصرف المركزي وسعر الأساس بواقع 75 نقطة أساس تماشياً مع سعر الفائدة لدى الاحتياطي بشأن سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي

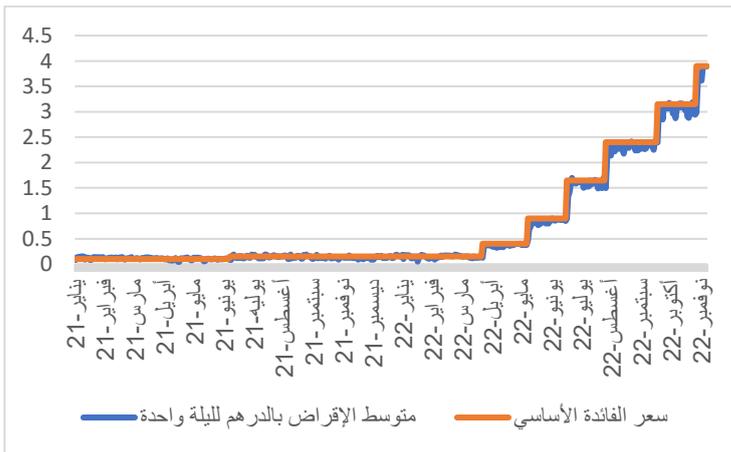
نمو المجاميع النقدية ن1 ون2 ون3 في شهر سبتمبر 2022 بنسبة 8.2% وبنسبة 10.7% وبنسبة 14.6% على أساس سنوي على التوالي

الرسم البياني 1-3: النسبة المئوية للتغير على أساس سنوي في مكونات المجاميع النقدية في نهاية شهر سبتمبر 2022



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 2-3: متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وأسعار الفائدة الأساسية لدى المصرف المركزي (%)



المصدر: المصرف المركزي

المجاميع النقدية

ارتفع المجموع النقدي ن1 بنسبة 8.2% على أساس سنوي، ليلعب 723 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022. ويعود الارتفاع إلى الزيادة على أساس سنوي في العملات قيد التداول خارج البنوك (13.6% من ن1) بنسبة 5.2% وفي الودائع النقدية (86.4% من ن1) بنسبة 8.6%. وارتفع المجموع النقدي ن2 بنسبة 10.7% على أساس سنوي ليصل إلى 1,645.6 مليار درهم، ويعود ذلك إلى الزيادة في ن1 والزيادة في الودائع شبه النقدية (56.1% من ن2) بنسبة 12.9% على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، زاد المجموع النقدي ن3 أيضاً بنسبة 14.6% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,048.1 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر من عام 2022. وتعود الزيادة في ن3 إلى النمو بنسبة 33.7% في الودائع الحكومية في البنوك التجارية والمصرف المركزي (19.7% من ن3).

أسعار الفائدة

كما هو واضح في أسواقٍ أخرى، واصلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل ارتفاعها بين شهري أغسطس وأكتوبر مع مواصلة تشديد نظم السياسة النقدية العالمية. وبين بداية شهر أغسطس ونهاية شهر أكتوبر، ارتفع سعر الفائدة الأساسي لدى المصرف المركزي، وهو السعر الأساسي، بواقع 75 نقطة أساس تماشياً مع التحركات في سعر الفائدة على الأرصدة الاحتياطية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وظلت أحجام ما بين البنوك منخفضة مع استمرار وجود فائض كبير في السيولة، بينما كانت تلك المعاملات التي تمت في السوق ما بين البنوك بشكل عام أقل من سعر الأساس، بنحو 11 نقطة أساس في المتوسط.

وارتفعت كذلك أسعار الفائدة لأجل بين شهري أغسطس وأكتوبر، مع ارتفاع سعر إيور (سعر الفائدة بين بنوك دولة الإمارات) لمدة 12 شهراً بواقع 132 نقطة أساس كما في نهاية شهر أكتوبر. وتُعزّز التوقعات، بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيزيد أسعار الفائدة بصورة أكثر لمواجهة الضغوط التضخّمية، الارتفاع في أسعار الفائدة لأجل في دولة الإمارات. وعلى نحو مماثل، تم تأجيل التوقيت المتوقع لذروة دورة أسعار الفائدة الحالية وفقاً للتوقعات القائمة في السوق. وكان هذا واضحاً من خلال تسعير العقود الأجلة في الولايات المتحدة ومن خلال أدوات العملة المحلية، بما في ذلك الأدوات النقدية وسندات الخزنة الإماراتية.

3-3 التطورات المظيوية

حافظ النظام المصرفي الإماراتي على مستوى قوي من رأس المال والسيولة

ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة 20.8% في دبي وبنسبة 29.0% في أبوظبي على أساس سنوي

شهدت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان مزيداً من الانخفاض

الجدول 3-1. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليار درهم

البنك	ديسمبر 2021	مارس 2022	يونيو 2022	سبتمبر 2022
إجمالي الأصول	3,322	3,336	3,449	3,583
(التغير على أساس سنوي)	4.2%	5.1%	7.5%	10.3%
الائتمان الإجمالي	1,794	1,832	1,866	1,873
(التغير على أساس سنوي)	0.8%	4.4%	5.5%	5.5%
الائتمان المحلي	1,619	1,639	1,659	1,655
(التغير على أساس سنوي)	1.4%	3.1%	4.0%	3.3%
الحكومة	236	227	222	213
(التغير على أساس سنوي)	4.1%	10.2%	9.5%	13.3%
الشركات المرتبطة بالحكومة	245	264	260	256
(التغير على أساس سنوي)	9.6%	22.6%	16.3%	14.8%
القطاع الخاص	1,121	1,133	1,163	1,174
(التغير على أساس سنوي)	0.7%	2.5%	4.5%	4.9%
المؤسسات المالية غير المصرفية	17	16	14	14
(التغير على أساس سنوي)	20.0%	4.3%	1.5%	8.2%
الائتمان الأجنبي	175	193	207	218
(التغير على أساس سنوي)	0.6%	16.9%	19.2%	25.0%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 3-2: إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليار درهم

البنك	ديسمبر 2021	مارس 2022	يونيو 2022	سبتمبر 2022
ودائع البنوك	1,997	2,006	2,092	2,187
(التغير على أساس سنوي)	5.0%	6.6%	9.6%	12.6%
ودائع المقيمين	1,766	1,791	1,844	1,958
(التغير على أساس سنوي)	5.0%	6.8%	9.5%	15.3%
القطاع الحكومي	288	291	317	402
(التغير على أساس سنوي)	0.4%	5.1%	12.7%	35.3%
الشركات المرتبطة بالحكومة	248	239	213	232
(التغير على أساس سنوي)	3.2%	2.8%	6.4%	5.5%
القطاع الخاص	1,191	1,220	1,265	1,275
(التغير على أساس سنوي)	8.3%	9.2%	11.6%	11.2%
المؤسسات المالية غير المصرفية	38	41	48	50
(التغير على أساس سنوي)	4.8%	9.4%	18.7%	38.7%
ودائع غير المقيمين	231	215	248	229
(التغير على أساس سنوي)	14.4%	5.6%	10.1%	6.0%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي الإماراتي بنسبة 10.3% على أساس سنوي ليصل إلى 3,583 مليار درهم في شهر سبتمبر. وبلغ عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات 60 بنكاً، بما فيها بنكان يعملان عبر منصات رقمية. يتكون قطاع المصارف في دولة الإمارات من 23 مصرفاً وطنياً و37 مصرفاً أجنبياً كما في الربع الثالث من عام 2022. وفي غضون ذلك، انخفض عدد فروع البنوك في دولة الإمارات إلى 580 فرعاً، مما يعكس رقمنة النظام المصرفية تدريجياً في دولة الإمارات.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

حافظ الإقراض المصرفي على معدل نمو بلغ 5.5% على أساس سنوي، حيث شهد تحسناً عبر فئات الإقراض الرئيسية. وسجل الائتمان المحلي نمواً بلغ 3.3% في شهر سبتمبر 2022، مدفوعاً بالقطاع الخاص. وفي إطار القطاع الخاص المحلي، سجل الإقراض للشركات الخاصة نمواً بنسبة 3.8% على أساس سنوي، بينما ارتفعت القروض للأفراد بنسبة 7.0% على أساس سنوي، مع تسجيل نمو عبر أغلب الفئات الفرعية الرئيسية في قطاع التجزئة. وحقق الإقراض للكليات المرتبطة بالحكومة انتعاشاً في العام 2022، وزاد الائتمان الأجنبي، الذي يُشكّل 11.6% من إجمالي القروض، بنسبة 25.0% على أساس سنوي، مدفوعاً بقروض للشركات الخاصة الأجنبية.

وواصل إجمالي الودائع في النظام المصرفي الإماراتي نموه بوتيرة قوية بنسبة 12.6% على أساس سنوي، ليصل إلى أعلى معدل نمو منذ شهر فبراير 2015، وهذا يعكس الزيادة الإضافية في ودائع المقيمين بنسبة 15.3% على أساس سنوي. وعلى النقيض من ذلك، تراجع ودائع غير المقيمين بنسبة 6.0% على أساس سنوي كما في شهر سبتمبر 2022. نتيجة لذلك، وصل معدل القروض إلى الودائع إلى أقل مستوى في سبع سنوات، مما يشير إلى قدرة ائتمانية كبيرة، كما أدى التمويل القوي والقدرة الائتمانية إلى دعم النمو في الائتمان المحلي والأجنبي.

استبيان المصرف المركزي حول توجّهات الائتمان

سلط استبيان المصرف المركزي حول توجّهات الائتمان، الذي تم نشره في الربع الثالث من عام 2022، الضوء على استمرار رغبة البنوك في منح الائتمان، ويظهر ذلك جلياً من خلال النمو القوي في الطلب على القروض من الشركات التجارية والأسر. ويوضح استبيان الائتمان في الربع الثالث للعام 2022 الانتعاش القوي لاقتصاد دولة الإمارات، مدعوماً برغبة المؤسسات المالية في توجيه الطلب المتزايد على الائتمان للشركات والأفراد.

مؤشرات السلامة المالية

الجدول 3-3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

المؤشر	ديسمبر 2021	مارس 2022	يونيو 2022	سبتمبر 2022
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	77.3%	79.4%	79.1%	76.4%
نسبة القروض إلى الودائع	89.9%	91.3%	89.2%	85.7%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	19.6%	19.0%	18.0%	17.3%
نسبة كفاية رأس المال	17.2%	17.1%	16.9%	17.5%
نسبة الشق الأول من رأس المال	16.1%	16.0%	15.8%	16.3%
نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول	14.2%	14.2%	14.0%	14.5%

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

ظلّ النظام المصرفي الإماراتي يتمتع بمستويات رأس مال جيدة، أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وكما في الربع الثالث من عام 2022، بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية 17.5%، وبلغت نسبة الشق الأول من رأس المال 16.3%، ونسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول 14.5%.

وأدى النمو القوي في الودائع إلى دعم كفاية السيولة وأوضاع التمويل، وتحسنت نسبة القروض إلى الودائع ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة إلى أقل مستوى في سبع سنوات. وأشارت مستويات رأس المال المستدامة إلى جانب التمويل القوي، إلى وضع مالي متين كلياً في النظام المصرفي للدولة في الربع الثالث من عام 2022.

الجدول 4-3. تداولات الأوراق المالية في دولة الإمارات (أسواق الأسهم)

تداولات الأوراق المالية (أسواق الأسهم)

الربع السنوي الثالث 2022	الربع السنوي الثاني 2022	الربع السنوي الأول 2022			
29.0%	53.8%	62.9%	على أساس سنوي	مؤشر أسعار الأسهم*	أبوظبي
2104.1	1963.4	1753.6	مليار درهم	القيمة السوقية*	
53.7%	95.9%	112.1%	على أساس سنوي	القيمة المتداولة**	
88.0	98.8	100.9	مليار درهم		
2.4%	12.6%	100.6%	على أساس سنوي		
20.8%	25.3%	30.0%	على أساس سنوي	مؤشر أسعار الأسهم*	دبي
566.9	554.2	421.6	مليار درهم	القيمة السوقية*	
46.4%	46.2%	19.1%	على أساس سنوي	القيمة المتداولة**	
19.8	26.6	22.8	مليار درهم		
101.5%	104.6%	48.2%	على أساس سنوي		

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظة: * متوسط القيم
** تشير إلى القيم خلال الربع السنوي بأكمله

الجدول 5-3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس)

2022			2021		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
56.8	59.6	50.4	42.9	41.9	أبوظبي
125.8	112.7	98.9	92.1	90.4	دبي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظة: متوسط الربع السنوي

ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) بنسبة 29.0%، على أساس سنوي، في الربع السنوي الثالث من عام 2022، وبلغت القيمة السوقية 2.4 ترليون درهم في شهر أكتوبر 2022. كما ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق دبي المالي بنسبة 20.8%، على أساس سنوي، في الربع السنوي الثالث من عام 2022، وبلغت القيمة السوقية 570.8 مليار درهم في شهر أكتوبر 2022. وتُعزى الزيادة في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي إلى إدراج شركات جديدة وزيادة أسعار الأسهم وأحجام التداول.

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، انخفضت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان من 59.6 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2022 إلى 56.8 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2022. وخلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2022، بلغت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان 49.9 و 61.7 نقطة أساس على التوالي. وتتمتع أبوظبي بمركز مالي قوي، ويفضل صناديق الثروة السيادية الكبيرة لديها، فإنها تتمتع بوحدة من أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وبالمثل، ارتفعت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في دبي من 112.7 نقطة أساس في الربع السنوي الثاني من عام 2022 إلى 125.8 نقطة أساس في الربع السنوي الثالث من عام 2022، وبلغت 126.2 نقطة أساس في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2022 على التوالي.

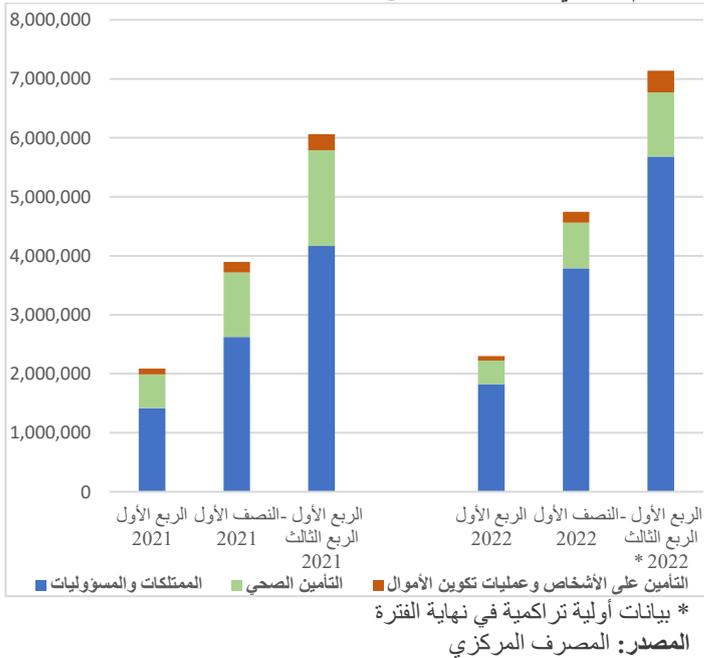
4-3 تطورات التأمين

زيادة بنسبة 20.7% وبنسبة 1.9% على أساس سنوي في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على الممتلكات والتأمين الصحي في الربع السنوي الثالث من عام 2022

زيادة بنسبة 17.8% على أساس سنوي في العدد الإجمالي لوثائق التأمين في الربع السنوي الثالث من عام 2022

نمو بنسبة 5.2% على أساس سنوي في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وانخفاض بنسبة 5.1% في إجمالي المطالبات المدفوعة في الربع السنوي الثالث من عام 2022

الرسم البياني 3-3. عدد وثائق التأمين المكتتبة



نشاط قطاع التأمين

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع السنوي الثالث من عام 2022، كما يتضح من الزيادة في عدد وثائق التأمين وتماشياً مع الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة.

وارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، على أساس سنوي، بنسبة 5.2% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022 إلى 36.7 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات على أساس سنوي بنسبة 20.7% وزيادة أقساط التأمين الصحي بنسبة 1.9%، بينما انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، بنسبة 14.9%.

ارتفع العدد الإجمالي لوثائق التأمين، على أساس سنوي، بنسبة 17.8% في الربع الثالث من عام 2022 إلى 7.1 مليون وثيقة مقابل 6.1 مليون وثيقة في الربع الثالث من عام 2021. وتُعزى هذه الزيادة في الغالب إلى الارتفاع في عدد وثائق التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، ولا سيما التأمين على المركبات ووثائق التأمين المتنوعة، مثل التأمين ضد خيانة الأمانة، وتأمين الأموال والعملات والأوراق المالية والسندات.

المُطالبات المدفوعة

انخفض إجمالي المُطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 5.1% على أساس سنوي إلى 18.7 مليار درهم في الربع الثالث من عام 2022. ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في المطالبات المدفوعة للتأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 48.5%، بينما ازدادت المطالبات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 10.6%، وارتفعت المطالبات المدفوعة للتأمين الصحي بنسبة 0.9% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021.

وانخفض إجمالي المخصصات الفنية⁴ بنسبة 2.2%، إلى 68.8 مليار درهم في الربع السنوي الثالث من عام 2022 مقابل 70.3 مليار درهم في النصف السنوي الأول من عام 2022.

الاستثمارات

ارتفع إجمالي الأصول المستثمرة في قطاع التأمين بنسبة 0.5% إلى 72.2 مليار درهم (61.1% من إجمالي الأصول) في نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقابل 71.8 مليار درهم (59.2% من إجمالي الأصول) في النصف الأول من عام 2022.

الجدول 3-6. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البيان	2022			2021		
	الربع الأول - الربع الثالث*	الربع الأول	الربع الثاني - النصف الأول	الربع الأول	الربع الثاني - النصف الأول	الربع الثالث
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	36.7	26.8	15.6	44.3	34.9	25.6
• الممتلكات والمسؤوليات	14.6	9.8	5.6	15.5	12.1	8.8
• التأمين الصحي	16.4	11.4	8.1	19.9	16.1	12.3
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	5.7	5.5	1.9	8.9	6.7	4.5
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	18.7	13.1	6.5	26.6	19.7	13.3
• الممتلكات والمسؤوليات	5.2	3.5	1.9	6.5	4.7	3.1
• التأمين الصحي	11.8	7.1	4.0	15.6	11.7	7.8
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	1.7	2.5	0.6	4.5	3.3	2.4
3- المخصصات الفنية	68.8	70.3	68.4	71.1	71.5	73.1
4- إجمالي الأصول المستثمرة	72.2	71.8	70.4	78.9	77.2	76.8
5- إجمالي الأصول	118.2	121.2	120.2	122.6	122.3	125.4
6- إجمالي حقوق المساهمين	27.1	26.7	27.0	28.0	28.1	27.7

* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبدالله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
--	--	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504